

## أدب المفتى والمستفتى

راجع إلى إخواتها وأخواتها ليس لأولادهما فيه نصيب ما دام لها إخوة وأخوات وإن لم يكن لها إخوة وأخوات فنصيبها من بعدها لأولادها ثم لأولادهم ثم هكذا أبداً ما تناسلا قرنا بعد قرن ومن مات منهم وله ولد فنصيبه لولده وولد ولده للذكر مثل حظر الانثيين وإن لم يكن له إلا ولد واحد فله جميع نصيبيه وإن عدم فلا إخواته والأقرب فالأقرب ثم ذكر بعد هذا جهات فمات عمرو الموقوف عليه ولم يخلف ذكراً لا ولد ولا ولد بل خلف أربع بنات كريمة وعايدة وأم الكرم وأم العز ثم ماتت كريمة وخلفت أولاداً ذكوراً وأناثاً وأخواتها الثلاث فهل يصرف نصيبيها إلى أولادها لكونه شرط في منعهم وجود الإخوة والأخوات ولم يوجد الإخوة أو يصرف إلى إخواتها ويكتفي بوجودهن في ذلك فإنه لا ينكر أن الأخوات يقمن مقام الإخوة وجوده في كتاب الله تعالى في حجب الأم من الثالث إلى السادس لكي يحتملها هنا أن يكون تخصيص الإخوة بالذكر مقيداً اعتبار وجودهم حملاً للكلام على الحقيقة ثم ماتت عايدة وخلفت ولدين وحكمها في ذلك حكم اختها المتقدمة ثم ماتت أم الكرم ولم تخلف ولداً أصلاً بل خلفت اختها الرابعة فلا إخوة لها عند موتها ولا إخوات ولها أولاد اختها كريمة المتوفاة وأولاد أولادها وولد عايدة فهل إذا حكم حاكم وأفتى فيه بأن ذلك مستحقه أولاد أولاد الموقوف عليه وأولادهم وكذا قال عملاً بمقتضى قول الواقفين من مات من بنات الموقوف عليه ولم يكن لها إخوة وأخوات فنصيبها لأولادها ثم لأولاد أولادهم ثم هكذا أبداً ما تناسلا وعملاً بقوله ومن مات منهم وله ولد فنصيبه لولده ولولد ولده للذكر مثل حظر الانثيين فقد انتفى وجود الإخوة والأخوات الذي جعله شرطاً في حرمان أولاد البنات وقوله ومن مات منهم وله ولد فنصيبه لولده وولد ولده راجع إلى أولاد الأولاد وأولاده فإنه مذكور عقيب ذكرهم فهو صريح في أن من مات من أولاد الأولاد فنصيبه لولده وولد ولده فهل صريح في أن من مات من أولاد الأولاد فنصيبه وولده ولده فهل هل صحيح أم لا هذا محض الاستفتاء وفيه تطويل واعتذر السائل آخرة وهو